سبل بناء الوعي السياسي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣

Ways to build political awareness in Iraqi society After 2003

م.م. دلال ناصر جعفر

Eng. Dalal Nasser Jafar

قسم السياسة العامة– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

University of Baghdad Department of Public Policy– Center for Strategic and International Studies

dalal.n@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٣/٣ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٥/١٤

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٧/٣٠

الملخص:

إن للوعي السياسي أثر كبير في عملية تحقيق المواطنة داخل المجتمع العراقي، ومن ثم تنميتها، فالنقص الحاصل في الوعي الاجتماعي السياسي في العراق، يُعَدّ مشكلة أساسية من مشكلات غياب المواطنة بعد التغيير الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة مجموعة من العقبات والتراكمات السابقة الذي خلّفها النظام السابق وظروف التغيير بعد احتلال العراق وما أعقبها من فوضى وغياب للقانون، مما أنعكس سلبًا على مفهوم المواطنة والوعي في العراق، وإن لتحقيق المواطنة في ظل تلك الظروف كان لا بُد من وضع سبل واستراتيجيات شاملة لتنشئة اجتماعية–سياسية جيدة شاملة لأفراد المجتمع العراقي، ووضع آليات لبناء الوحدة الوطنية، باعتبارها قاعدة ارتكاز للبناء الحضاري والاندماج المجتمعي والعمل التكاملي الهادف لبناء المواطنة،

ووضع آليات لتفعيل المشاركة السياسية الواعية المعززة للولاء والانتماء والتعبئة الوطنية، كونها ضرورة لبناء الوعي السياسي لتحقيق المواطنة.

الكلمات المفتاحية: (الوعي السياسي، المواطنة، الوحدة الوطنية، والمجتمع العراقي).

Abstract

Political awareness has a major impact on the process of achieving citizenship within Iraqi society, and then developing it. The lack of social and political awareness in Iraq is considered a fundamental problem of the absence of citizenship after the change that occurred after 2003, as a result of a group of eternal obstacles and previous accumulations that it left behind. The previous regime and the circumstances of change after the occupation of Iraq and the chaos and absence of law that followed, which negatively affected the concept of citizenship and awareness in Iraq. To achieve citizenship under these circumstances, it was necessary to develop comprehensive methods and strategies for good, comprehensive social-political upbringing for members of Iraqi society, and to develop mechanisms for building national unity, as a foundation for civilizational construction, societal integration, and integrated work aimed at building citizenship, and to develop mechanisms

to activate conscious political participation. Promoting loyalty, belonging and national mobilization, as it is necessary to build political awareness to achieve citizenship.

Keywords: (Political Awareness, Citizenship, National Unity, Iraqi Society).

المقدمة

جاءت أول حالات الوعي السياسي؛ نتيجة الحاجة الإنسانية إلى المجتمع والتوطن وتكوين السلطة وذلك عندما أضطر الإنسان –في محاولة منه لتأمين الغذاء والأمن– إلى الانتظام في مجتمعات سياسية تمتلك سلطة، كالقبيلة والمدينة والدولة، إذ أشار منظرو ((العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية)) في القرن السابع عشر والثامن عشر – أمثال هوغو غروتيوس عام ١٦٢٥ ، وتوماس هوبز عام ١٦٥١ وصموئيل فون بوفندروف عام ١٦٧٣، وجون لوك عام ١٦٨٩، وجان جاك روسو عام ١٧٦٢ وإيمانويل كانت عام ١٧٩٧– إلى حالة المجتمع المضطربة، التي أدت إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة، وذلك مقابل ضمان الغذاء والأمن، وعدوا ذلك بدايات ((الوعي السياسي أو الوعي بالمواطنة)). لكن مرحلة وضع الأسس الأولى للمجتمع وقيام دولة المواطنة، قد أفرزت الحاجة إلى قيم أخرى غير الغذاء والأمن، ألا وهي قيم: ((العدالة، والحرية، والمساواة، والمشاركة))، الأمر الذي دعا عددًا من المفكرين إلى طرح مبادئ وقيم سياسية أخرى، أُطلق عليها ((عناصر المواطنة)).

ازداد الاهتمام بالوعي السياسي حديثًا، وعُدّ أحد أبعاد دراسة أثر النظام السياسي في المجتمع، وذلك تزامنًا مع التوجهات التنموية، التي ترتكز على وعي الإنسان،

باعتباره عنصر قوة الدولة الدائم، والحجر الأساس في بناء المجتمع وتماسكه وتفاعله، وذلك على وفق الاتجاهات الوطنية، فهو مستمد من القيم والمبادئ المجتمعية، والتي بدورها تؤثر على قيم ومبادئ المواطنة، لذلك فهو الركيزة الأساسية لتنمية وبناء المواطنة.

طرأت تغيرات سريعة على العراق بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي كان من أبرزها سقوط ذلك النظام الدكتاتوري وبروز نظام ديمقراطي جديد، وما تبع ذلك من تحولات انعكست مباشرةً على بنية الدولة (المجتمع والنظام) ولتمثل عقبة أمام عملية تنمية الوعي السياسي المغيب لأعوام عديدة فيما سبق، فإن استمرار غياب ذلك الوعي قد مثّل مشكلة أساسية من مشكلات غياب المواطنة في العراق، وكان ذلك نتاجًا لمجموعة من المعوقات ، كطبيعة المجتمع العراقي وعاداته وتقاليده، وتراكمات الحكومات التي تعاقبت عليه وظروف الاحتلال، وفوضى التغيير التي جاء بها، فضلًا عن اندثار قيم الوعي بالمواطنة، وعدم انسجامها مع ثقافات العولمة الدخيلة على المجتمع العراقي، الأشد تأثيرًا عليه في الوقت الراهن، وذلك في ظل الضعف والتناقض بين مؤسسات تنمية الوعي السياسي، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية الأخرى، وبين ما تنتجه للإسهام في هذه التنمية، لا سيّما مع وجود معوقات اقتصادية، كطبيعة النظام الاقتصادي وما خّلفه من سوء توزيع للثروة وظاهرة للبطالة والفقر، فضلًا عن معوقات سياسية أخرى كثيرة كالإرهاب وتأثير العوامل الخارجية.

اكدت الدراسة على ضرورة اتباع السبل المناسبة لمعالجة ذلك، وبناء وعي سياسي سليم ومواطنة صالحة، عبر وضع أدوات بناء اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تدعم الوحدة الوطنية والتنشئة الاجتماعية السياسية والمشاركة السياسية، فإن سبل بناء

الوعي السياسي والمواطنة في المجتمع العراقي تتمثل بمجموعة من البرامج المنظمة والمُعدّة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تهدف إلى بناء الوحدة الوطنية والتنشئة الاجتماعية والسياسية والمشاركة السياسية؛ وذلك لتنمية وبناء الوعي السياسي والمواطنة لدى الفرد العراقي.

- **أهمية البحث:**

يطرح البحث سبل حيوية وجديدة تمثل ضرورة من ضرورات بناء الوعي السياسي في العراق الجديد وتكمن في الجوانب الآتية:

١. يُعَدّ الوعي السياسي والمواطنة من الدراسات الحيوية والنادرة في المجتمع العراقي.
٢. طرح سبل ووسائل إصلاحية تتضمن مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في بناء الوعي السياسي والمواطنة في المجتمع العراقي.

- **مشكلة البحث:**

تتجسد مشكلة البحث بعدم اكتمال مفهومي (الوعي السياسي والمواطنة) داخل المجتمع العراق؛ لأن تحقيق المواطنة مرهون بوجود الوعي السياسي، وإن هناك العديد من العوائق والمؤثرات كانت حاجزًا أمام بنائهما، ولم تتمكن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي يقع على عاتقها تنمية وبناء الوعي بالمواطنة من توفير الشروط اللازمة لتحقيقهما، وعلى هذا الأساس تظهر في مشكلة الدراسة اشكالية: هل إن لبناء الوحدة الوطنية والتنشئة السياسية وتفعيل المشاركة السياسية أثر فعال وكبير في تحقيق الوعي السياسي والمواطنة داخل المجتمع العراقي؟.

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة متبادلة التأثير بين الوعي السياسي والمواطنة، وإن تحقيق الأخيرة هو أمر مرهون بوجود الأول، وإن الوعي السياسي للمواطن العراقي لم يصل إلى الآن إلى درجة النضج، التي تجعل منه مواطنًا فعالًا يمتلك روح المواطنة، لذلك توجب وضع سبل ووسائل وآليات لتحقيق ذلك.

- **منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج النظمي التحليلي؛ وذلك لغرض التحقق من فرضية البحث، وصولًا إلى الاستنتاجات النهائية، لدراسة آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في المجتمع العراقي.

- **هيكلية البحث:**

في ضور منهجية البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلًا عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول

سبل بناء الوحدة الوطنية في العراق

ومدى مساهمتها في عملية بناء الوعي السياسي والمواطنة في المجتمع العراقي

تُعَدّ الوحدة الوطنية الأساس للتقدم والتطور والتنمية والبناء الحضاري في المجالات كافة، والتي من دونها يفقد الشعب المرتكزات الأساسية لتحقيق: أمنه واستقراره وقدرته على احتواء الأزمات الناشئة عن الاختلافات العرقية والطائفية والدينية، ولذلك تسعى القيادات الوطنية للحفاظ على الوحدة الوطنية ومقاومة التفرقة والتباعد والانقسام، والوقوف بوجه كل محاولة لا سيّما الخارجية للعبث بمقدرات الشعب ومصالحه وتأليب مكوناته؛ لإيجاد موطئ قدم لها للتدخل في شؤونه الداخلية وتحقيق مصالحها وأهدافها غير المشروعة[١]. لذا فإن الوحدة الوطنية هي عبارة عن اتفاق التعددية الاجتماعية، وذلك على أساس العمل السياسي المشترك القائم على مفهوم المواطنة والمساواة

والحرية والحقوق والواجبات كحد ادنى من الاتفاق الذي يحترم الخصوصية الثقافية لكل جماعة في إطار الثقافة الوطنية الشاملة[٢].

جاء في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بصدد الوحدة الوطنية: ((لم يثننا التكفير والإرهاب من أن نمضي قُدمًا لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معًا لتعزيز الوحدة الوطنية وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة، وتبنّي اسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح تكافؤ الفرص للجميع، نحن شعب العراق الناهض توًا من كبوته والتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي عقدنا العزم برجالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا على احترام قواعد القانون، وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأة وحقوقها، والشيخ وهمومه، والطفل وشؤونه، واشاعة ثقافة التنوع، ونزع فتيل الإرهاب، نحن شعب العراق الذي آل على نفسه بكل مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وأن يتعظ لغده بأمسه، وأن يسنّ من منظومة القيم والمثل العليا لرسالات السماء ومن مستجدات علم وحضارة الانسان هذا الدستور الدائم. إن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعبًا وأرضًا وسيادة))[٣].

غدت الوحدة الوطنية العراقية متصدعة، على الرغم من هذه التشريعات الداعمة، إلا أن هناك عدّة مقومات تعمل على بنائها يتوجب الأخذ بهذا، تمهيدًا لتحقيق الوعي بالمواطنة، ومن أهمها:

أولًا: المقومات السياسية:

١. **النظام السياسي:** إذ تقع على عاتق النظام السياسي مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية وتوفير المناخ الوفاقي بين أفراد المجتمع، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ويلبي حاجاتهم ويحقق أعلى

درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، سيتخطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن[٤].

شكّل النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عوامل أساسية لبناء الوحدة الوطنية من الناحية الشكلية فقط، إذ لم تكن هناك تطبيقات عملية لما نص عليه الدستور، وما طمح له العراق الجديد بنخبه السياسية، لا سيّما القوانين والتشريعات التي تخص الوحدة الوطنية العراقية[٥]. لذا لا بُدّ من تفعيل سبل وأدوات النظام السياسي التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الوطنية العراقية. ومن أهم تلك الأدوات[٦]:

أ- الأداة السياسية: وذلك من خلال البناء الجدي لمؤسسات سياسية وطنية تتجسد في خدمة المواطن العراقي، بعيدًا عن الانتماءات الفرعية، كما يجب أن تسعى الدولة لإنهاء الولاءات من خلال تبني علاقات سياسية واجتماعية بعيدًا عن العصبية والتعصب، وذلك يتحّقق عن طريق: فك حالة التعبئة النفسية والاحتقان في المجتمع، وتفكيك بُنى العصبيات، وإعادة الشعور بالاطمئنان والثقة بأن الدولة هي دولة الجميع، والوطن كيان مشترك للجميع.

ب- الأداة العسكرية: وذلك من خلال الجيش الذي يساهم في تحقيق التكامل بين أفراد الشعب الواحد.

ت- الأداةالاقتصادية: وذلك من خلال المساواة بين أفراد الشعب في المجالات الاقتصادية والحياة الكريمة.

ث- الأداة الثقافية: وذلك من خلال إيجاد نظام موحد للقيم بين أفراد الشعب.

ج- الإداة الإدارية: وذلك من خلال العمل على تطوير وسائل الاتصال الإدارية المتعددة بين المحافظات العراقية، لما لها من أهمية في التقريب والانسجام بين أفراد المجتمع العراقي في أرجاء العراق كافة.

يقوم نجاح أي نظام سياسي في بناء الوحدة الوطنية على رأي القوميات الموجودة التي تمثل أطياف المجتمع، وتوجهات تلك الجماعات والفئات، وعلى مدى ضمان الحقوق الأساسية لها، واستجابتها لطموحاتهم، وتجاوزها لانتماءاتهم الفرعية والولاء للدولة[٧]، فضلًا عن مراعاة خصوصيات النسيج العراقي، وينسجم معها، ويحاول أن يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية دون أن يلغي شخصيتها وتميزها، وهذا يعني أن يكون النظام هو ثمرة التعايش بين تلك المكونات، والتنافس السلمي فيما بينها على السلطة، بل والمشاركة فيها، الأمر الذي يمنح كل واحدة منها شعور الاطمئنان على وجودها وحقوقها وحريتها ودورها في إدارة شؤون الوطن[٨]، لذلك يتوجب توافر نظام سياسي ديمقراطي برلماني تعددي، يوفر الضمانة الدستورية والقانونية لمشاركة الشعب في صنع القرار السياسي، وأن يكون كفيل بوضع أساس متين لبناء وحدة وطنية عراقية في الشكل والمضمون، داعمة لبناء وتحقيق الوعي بالمواطنة، ويشترط هذا البناء تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على أرجاء البلاد كافة (قانونيًا ودستوريًا) بشكل فعلي لأن أي انحسار في قدرة النظام على فقدان زمام السيطرة سيعرض البلاد إلى التهديد بالتمزق والانفصال[٩].

٢. **الأحزاب السياسية:** يمثل تشكيل أحزاب سياسية معظم أنحاء الدولة العراقية عاملًا فعالًا في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي، إذ إن الأحزاب الوطنية تنظّم وتصقل الأفراد وطنيًا في الوحدات الإنتاجية الصغيرة العشائرية والطائفية والإقليمية ما يمثل داعمًا للوحدة الوطنية، فضلًا عن ذلك أن جوهر تحقيق الوحدة الوطنية يكمن في وجوب أن تكسب الجماهير وحدها الشعور بالمسؤولية في إدارة شؤون الدولة العامة، سواء في مجال العمل السياسي أو في عملية التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي دون تمييز، ويتم ذلك عن طريق الانضمام

والمشاركة والتأييد للأحزاب والتنظيمات السياسية[١٠]، ويشترط ذلك وجود تعددية حزبية قائمة على[١١]:

أ- الاعتراف بوجود التنوع الثقافي في المجتمع العراقي ضمن إطار الوحدة الوطنية.

ب- احترام هذا التنوع، وقبول ما يترتب عليه من اختلاف في العقائد والمصالح.

ت- حق المعارضة في ممارسة انشطتها الثقافية والسياسية.

ث- إيجاد صيغ سلمية ملائمة للتعبير، وذلك للحيلولة دون نشوب صراع يؤثر على سلامة المجتمع.

ج- تجاوز حالة الطائفية والمحاصصة والتوافقية السياسية، التي عبّرت عن حالة الشك وعدم الثقة بين الأحزاب السياسية؛ وذلك لأن استمرار التوافقية يُعَدّ خطر يهدد الاستقرار السياسي والمجتمعي وينعكس على بناء الوحدة الوطنية، ومن ثم خطر يهدد التحول إلى الديمقراطية[١٢].

يسهم أقامت أحزاب سياسية في العراق وفق تعددية سياسية وفكرية وثقافة ديمقراطية واعية بشكل رئيس في بناء الوحدة الوطنية الداعمة لبناء الوعي بالمواطنة؛ لما لها من أثر مهم في تشكيل الهوية الوطنية ومنحها ملامح الوجود المتكامل، وذلك عبر تنشيط الشعور السياسي لأفراد المجتمع وتنمية روح المواطنة لديهم، وتهدئة الصدامات التي تحدث داخل المجتمع[١٣].

ثانيًا: المقومات الاجتماعي:

لا يمكن للنظام السياسي وحده أن يخلق جميع شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية، وإنما هو بحاجة إلى جهد الشعب بمكوناته كافة، باحتسابه المكون الأساسي للدولة، فالشعب يمثل ركنًا أساسيًا في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق التوافق الاجتماعي، على وفق عدد من الالتزامات، منها: أن تتقبل مكونات الشعب المختلفة بعضها بعضًا نفسيًا وعقليًا وسلوكيًا، وذلك من خلال الاعتراف بالأخر وجودًا وفكرًا ومشاركة، واحترام

ما يحمله من توجه، وتفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا ووطنيًا، إذ لا تعايش من دون انفتاح وتفاعل وتواصل(١٤).

يتسم المجتمع العراقي على صعيد البناء الاجتماعي الداخلي بالتلون العرقي والديني، ليتصف بمزيجًا معقدًا للغاية، إذ تعقدت معه شبكة الهوية الوطنية، مما أثّر سلبًا على الوحدة الوطنية، لذلك لا بُدّ من وضع آليات لإدارة ذلك التنوع المعقد، واستئصال موروثات الطائفية والعشائرية الموجودة في المجتمع العراقي، فضلًا عن تنمية الوعي لا سيّما السياسي لدى بعض القيادات القادرة على إثارة العنف، وتمكين الأفراد وتطبيعهم لتوليد الهوية الوطنية، وتجميع أبناء الطوائف المتعددة تحت مصطلح الوحدة الوطنية العراقية ومنهج سياسي موحد(١٥).

يواجه الواقع العراقي اليوم تحديات سياسية كثيرة، تمثل تهديدًا حقيقيًا لوحدته الوطنية، والتي انعكست سلبًا على عملية بناء الوعي السياسي والمواطنة لدى الفرد العراقي، مما يتطلب إيجاد كيان سياسي ووطني يستوعب كل المكونات والقوى، ليتمكن من توظيف الشعور بالتغير والتميز لدى أفراد المجتمع في بناء الوطن، وإزالة عناصر التوتر كلها، وذلك عن طريق نشر سلوك الديمقراطية في المجتمع بعيدًا عن كل أشكال التقوقع والدوائر المنغلقة(١٦)، وعليه يشترط في بناء الوحدة الوطنية وجود بناء اجتماعي ديمقراطي سليم، قائم على المساواة والعدالة بين جميع الأفراد داخل المجتمع، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية، فضلًا عن ضرورة وجود عدالة اجتماعية، لا سيّما تفعيل الترابط السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ لما له من أثر مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية المعززة للوحدة الوطنية(١٧).

إن قيام البناء والترابط الاجتماعي مرهون بالآليات الاجتماعية الآتية:

١. **المؤسسة الدينية:** يُعَدّ العامل الديني ذي أثر مهم وكبير في بناء الوحدة الوطنية في المجتمع الذي يدين سكانه بديانات مختلفة، فيتحكم الدين في الاستعداد النفسي

لاتخاذ مواقف معينة في الحياة العامة، مما يترتب عليها نتائج سياسية واقتصادية معينة، فتتمكن الدعوة الدينية من أن تتجاوز الانتماءات الضيقة، كالقومية والطبقية والطائفية والعشائرية، فتنمي هذه الدعوة الحس الوطني لدى الفرد، مما تجعله يؤمن بولائه وانتمائه لوطنه، وهذا يؤدي إلى تكوين وعي ثقافي سياسي لديه. وهنا يأتي أثر المؤسسة الدينية العراقية في تنشئة وتربية الأفراد، وتهيئة الأرضية الملائمة لبناء جيل واعٍ يقوم على مبادئ إسلامية تنبذ التطرف والعنف بشتى أشكاله، وتدعو إلى التسامح والتعاون والتلاحم داخل المجتمع، وتقويم مسار الوحدة الوطنية في العراق(١٨).

٢. **المجتمع المدني:** يقع على عاتق المجتمع المدني تحقيق الوحدة الوطنية، ففي الواقع الاجتماعي ينبغي أن يسهم في إيجاد الوعي الاجتماعي السياسي للفرد والمجتمع، على وفق جدلية دور الفرد في المجتمع ودور المجتمع في تعزيز دور الفرد، والمعرفة بحقوق الإنسان عامة، مما يسهم في تفعيل الانتماء الوطني عن طريق ترسيخ مفهوم المواطنة التي تتحقق في الواقع، عبر مفهوم الوعي سواء أكان وعي الفرد أم وعي المجتمع(١٩). كما تتطلب الوحدة الوطنية ضرورة التعايش في إطار من التسامح والحرية بين التكوينات والجماعات على اختلاف طبيعتها والولاءات التي تمثلها، وتعزيز أثر منظمات المجتمع المدني في نشر مبادئ الوحدة الوطنية، والسعي في غرسها بين أبناء المجتمع العراقي، مما يعني نبذ العنف، والتخلي عن أساليب الكراهية، واحترام الخصوصية والهوية الوطنية والانتماء الوطني(٢٠).

ثالثًا: المقومات الثقافية:

١. **التعليم:** يُعَدّ التعليم واحدًا من أهم مرتكزات الوحدة الوطنية العراقية، فلا بُدّ من تفعيل دوره عبر إدخال اصلاحات على النظام التعليمي، وبناء أسس تعليمة جديدة

تؤكد على حماية الدولة للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وقيمها المعنوية والدينية، والتي تُعَدّ أساسًا للعمليات الاجتماعية والتعليمية وعلى وفق استراتيجية جيدة تهدف بناء مواطن صالح واعي، وتتبنى الالتزام في تنشئة جيل جديد يحب بلاده، ويعمل على تعزيز الهوية الوطنية والتسامح واحترام الجميع، وعن طريق تحديث الأدوات التعليمة لمختلف المراحل الدراسية، وشمول المقررات والمناهج الدراسية على فقرات تؤكد اعتبار التنوع هو فرصة للنمو، بدلًا من اعتباره تهديدًا للوحدة الوطنية في العراق(٢١).

٢. **الأعلام:** تواجه وسائل الإعلام في العراق تحدي كبير للمساهمة في بناء الوعي السياسي والمواطنة في المجتمع، ويتمثل ذلك في وضع سياسة إعلامية يكون هدفها الأساس هو عملية بناء الوحدة الوطنية، وتنطوي على تحقيق ما يأتي(٢٢):

أ- اعتماد التخطيط العلمي الفاعل، الذي يعمل على رفع وعي المواطن بالقيم الديمقراطية، ويشكل فكره ووجدانه الإنساني، ويحافظ على هويته ويعمّق انتمائه للوطن، إذ يجب أن تكون وسائل الإعلام العراقية فاعلة في مدّ المجتمع العراقي بالمعلومات المفيدة، التي تجعله مهيّأً للتعامل مع عصره بوعي يتمكن من خلاله التفريق بين ما هو إيجابي أو سلبي.

ب- إيمان أجهزة الإعلام العراقية بأنها صاحبة رسالة مهمة في خدمة المواطن العراقي، قبل أن تكون أجهزة تسلية وترفيه تقترب من مفهوم السلعة التي تحقق الربح على حساب المضمون.

ت- عمل أجهزة الإعلام على إشاعة روح التسامح ونبذ العنف والطائفية، ومعالجة الفساد الإداري والمالي بروح بناءة.

ث- أن يقوم الإعلام العراقي بتعزيز الصلات والروابط بين أبناء المجتمع العراقي من جانب، وبينهم وبين النظام السياسي من جانب آخر، الذي يؤدي بدوره إلى تقوية أواصر الوحدة الوطنية، والوقوف بوجه التخلف والتمييز العنصري(٢٣).

يُعَدّ الاهتمام بوسائل وأساليب الاعلام والاتصال شرطًا أساسًا لبناء الوحدة الوطنية، التي تعزز من قيم المواطنة والاندماج الوطني بين ابناء المجتمع العراقي من جهة، والنظام السياسي من جهة أخرى(٢٤).

رابعًا: المقومات الاقتصادية:

إن للمقومات الاقتصادية أثر واضح في عملية بناء الوحدة الوطنية، وتحقيق العدالة التوزيعية تنتج تنامي في الوحدة الوطنية والعكس صحيح، وإن هناك متغيرات عدّة تتوسط العلاقة بين تلك العدالة والوحدة الوطنية، كالوفرة الاقتصادية والوعي بالحرمان وتقليص الفوارق المحققة للعدالة الاجتماعية(٢٥).

إن وجود نظام اقتصادي عادل قائم على المساواة والحرية بين أبناء المجتمع الواحد يعطي المجتمع تماسكًا واضحًا بين أفراد المجتمع ويعزز الوحدة الوطنية، فإن التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراده يؤدي إلى الوصول إلى نظام اجتماعي عادل، ويسهم بتحقيق الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع العراقي(٢٦)، لذا فلا بُدّ من تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين عن طريق وضع خطط وبرامج تنموية شاملة -لا سيّما الاقتصادية-، ووضع آليات لتحقيق العدالة التوزيعية؛ للقضاء على الفوارق الطبقية(٢٧).

من خلال ما تقدم ، يمكن القول أن الوحدة الوطنية العراقية ترتكز على جملة من الأهداف أهمها(٢٨):

١. التأكيد على المشتركات التاريخية والجغرافية والمصيرية بين مكونات المجتمع العراقي.

٢. تقديس الثوابت الوطنية، والتأكيد على الهوية الوطنية الجامعة أمام الهويات الفرعية.

المبحث الثاني

التنشئة الاجتماعية–السياسية،

وأهميتها في عملية بناء الوعي السياسي في المجتمع العراقي

تقوم التنشئة الاجتماعية–السياسية على أساس ترسيخ قيم ومعايير المجتمع، مما يعزز الروابط بين أفراده، وتتغلب ثقافة الحوار والتعايش بينهم على حساب ثقافة التعصب والعنف والاقتتال، إذ يتحقق الانسجام الاجتماعي وقتئذ الذي يمهد السبل لتعزيز المواطنة وتكوين الوعي السياسي لدى الفرد العراقي[٢٩].

يتم هدف التنشئة الاجتماعية السياسية الديمقراطية في تحقيق الوعي بالمواطنة من خلال[٣٠]:

١. الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة وفكرها وتُراثها ومُثلها وقيمها.
٢. الولاء والانتماء والاعتزاز بالوطن أرضًا وشعبًا ونظامًا.
٣. الالتزام بقوانين الدولة وانظمتها واحترام دستورها.
٤. الالتزام بمبادئ الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
٥. نبذ التعصب والتحيز بأشكاله الطائفية والمذهبية والعرقية والاقليمية جميعها.
٦. الإيمان بالأخوة الإنسانية القائمة على الحق والعدل والمساواة.
٧. الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة.

٨. التحلي بالثقافة السياسية التي تمكّن المواطن من أن يلعب دوره السياسي بوعي ومسؤولية.

يتحقق ذلك من خلال إيجاد وتفعيل مؤسسات اجتماعية سياسية وطنية، أهمها:

أولًا: الأُسرة:

تُعَدّ الأسرة البُنية الأساسية في بناء أي مجتمع بشري، فهي تمثل نواة المجتمع المهمة، وأساس التنشئة الاجتماعية السياسية، والعامل الرئيس المؤثر في الأطفال، في إمكان الأب والأم تلقين أبنائهم القيم والمعارف والسلوكيات التي يسعون لغرسها فيهم، والتي تشكل أنماط السلوك ومعايير القيم ومستويات الثقافة وطبيعتها[٣١]، لذلك يشترط أن تصبح الأسْرة العراقية على استعداد لتكوين آراء حول العديد من الأمور السياسية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع، وأن تكون أكثر وعيًا بتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية والآراء المطروحة، فمهمة تنشئة الأبناء تعمل على تكوين فكر سياسي داخل الأسْرة، فينتج وجود تنشئة صالحة داخل الأسْرة العراقية وعيًا صالحًا ومواطنة صالحة[٣٢]، لذا فإن ما ينبغي توافره في الأسْرة العراقية هي مواصفات الأسْرة التي تغرس في نفوس أفرادها الروح المشبعة بالاتجاهات السياسية الوطنية، لتكون صالحة لبناء فرد واعٍ سياسيًا ومالكًا لصفة المواطنة الحقيقية[٣٣].

ثانيًا: المؤسسة التعليمية:

تُعَدّ المؤسسة التعليمية ثاني مؤسسة ينتقل إليها الفرد بعد الأسْرة للتفاعل مع المحيط الاجتماعي الخارجي، فهي واحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية–السياسية، التي لها أثر مهم في خلق المواطنة وتكوين الوعي السياسي، ولكي يكون للمدرسة أثر فعال وإيجابي في بناء الوعي بالمواطنة، فلا بُدّ لها من أن تقوم برفع الوعي السياسي للأفراد، وذلك من خلال مجموعة برامج التثقيف السياسي والتاريخ

الوطني، الذي يستمد منه الأفراد قيمًا وإيديولوجية النظام السياسي، ليتبناها في سلوكياته السياسية من خلال خلق البيئة المناسبة للتدريسين والطلبة على وفق المبادئ الوطنية[٣٤].

إن من سياسات تحقيق المواطنة وتكوين الوعي السياسي لدى الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية هي تعليم الأفراد ورفع وعيهم السياسي، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، ليتسنى لهم القيام بأدوارهم السياسية داخل المجتمع، فضلًا عن ذلك تقوم التنشئة والتوعية السياسية للإفراد بتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق رفع قدرات الطلبة بالتفكير النقدي والابتكار والإبداع وتطوير المعارف الإنسانية والصناعية والتجارية[٣٥].

في حال تم وضع أسس وآليات تطويرية للمؤسسة التعلمية العراقية بدءًا من النظام التعليمي والمناهج والمقررات الدراسية وانتهاءً بطرق التدريس وتحديثها، فستقوم تلك المؤسسة بوظائف عديدة ومهمة، تساهم في خلق وتنمية المواطنة والوعي السياسي لدى الفرد العراقي، فتقوم الوظيفة التربوية الاجتماعية السياسية على القيم الضرورية، مثل: احترام العمل الجماعي، والتعاون والإحساس المشترك بالمسؤولية، ونكران الذات، والإيثار، وطاعة القانون، وحب الوطن[٣٦]، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الآليات الاصلاحية[٣٧]:

١. **الهيكل المؤسسي:** ويشمل البناء التنظيمي والإداري للمؤسسات التعليمية العراقية، الذي يخدم أهدافها ووظائفها.
٢. **النظام التعليمي:** ويشمل الخطط والعمليات والأساليب والسياسات، والأفراد والأجهزة داخل المؤسسات التعليمية العراقية.
٣. **العملية التعليمية:** وتشمل المناهج والمقررات والعمليات العلمية والبحثية.
٤. **الأساليب:** وتشمل الطرق والأساليب المعرفية والتكنلوجيا المتعلقة بها.

ثالثًا: المؤسسة الإعلامية:

يُعَدّ الإعلام أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية–السياسية المؤثرة في تنمية الوعي السياسي والمواطنة لدى الفرد العراقي، ولكي يسهم إسهامًا ايجابيًا داعمًا للبناء؛ فلا بُدّ من امتلاك القوة في التأثير الإيجابي على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، وكذلك القدرة في توفير المعلومات الحقيقية عن الإحداث السياسية لهم، فبعض الحقائق قد تنقل باستخدام عدّة أساليب تستطيع تكوين وعي سياسي لديهم. ولكي يكون الإعلام العراقي مساهمًا في عملية تكوين الوعي السياسي، فلا بُدّ من أن يؤدي دورًا مهمًا في تحفيز المواطنين على المشاركة السياسية في مجالاتها ومستوياتها كافة، أو توجيه اهتماماتهم ووعيهم نحو النظام السياسي، والمساعدة في تشكيل توجيهاتهم وآرائهم السياسية، إذ يقوم الإعلام في إمداد المواطنين بالمعلومات والحقائق والأحداث السياسية بدقة ومصداقية، ومن ثم تأهيلهم بشكل ملائم للمشاركة السياسية، ويتم ذلك من خلال غرس الشعور الوطني بالولاء والانتماء في نفوس أفراد المجتمع العراقي[٣٨].

إن لشبكات التواصل الاجتماعي باختلاف أنواعها أثر مهم في تنمية الوعي وتحقيق المواطنة؛ إذ تُعَدّ مصدرًا من مصادر الإعلام والتنشئة الاجتماعية السياسية في الوقت الحالي، لذلك يتوجب وضع آليات مناسبة لصياغتها بما يتناسب مع المجتمع العراقي، وتوجيهها بالطريقة الأمثل لتحقيق ذلك[٣٩]، وعليه يشترط أن تعمل من خلال مواقعها على تنمية وزيادة نمو الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع العراق والتشبع بقيم الحرية والعدالة والديمقراطية والمشاركة السياسية، وتمكنهم من اعتناق قيم التسامح والقبول بالآخر، إذ لمواقع التواصل الاجتماعي أثرًا حاسمًا في تنمية الوعي السياسي، وحشد وتعبئة الجماهير للمطالبة بحقوقها وترشيد استغلالها[٤٠].

يتطلب تنمية الوعي بالمواطنة في العراق وجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، التي تقوم بتوثيق العلاقة بين المواطنين وقيادتهم بفضل التأكيد على الأهداف السياسية، وشرح المفاهيم السياسية كالشرعية والولاء والمحافظة على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسي، ومن ثم استقرار العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة، وتنشئة أفراد المجتمع على إطاعة القرارات الصادرة من النظام السياسي وإكسابهم المشاعر الإيجابية نحو النظام السياسي، واحترام السلطة وطاعة القانون، وعليه نلاحظ أن التغيير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يستلزم توجيه سياسات وآليات لإصلاح وتفعيل المؤسسات المختصة بالتنشئة السياسية الهادفة؛ وذلك لإيجاد ثقافة سياسية داعمة لتحقيق سلوك المواطنة، من خلال تضمين برامج مؤسسات التنشئة السياسية بقيم وأفكار وأراء ترتكز على القيم المعززة للمواطنة والنهوض بها[٤١].

المبحث الثالث

أبعاد المشاركة السياسية في عملية بناء الوعي السياسي والمواطنة في المجتمع العراقي

ارتبط مفهوم المواطنة والوعي السياسي بالمشاركة السياسية في العصر الحديث، وذلك بعد انتشار العلم والمعرفة والثقافة، وزيادة عدد المثقفين الذين يمكنهم أن يمارسوا السلطة ويؤثروا فيها، بعيدًا عن التبعية لنظام سياسي يكونون خاضعين له بالقوة[٤٢]، فتتوقف مشاركة الفرد في الحياة السياسية جزئيًا على كم ونوعية الوعي السياسي لديه، فضلًا عن توافر قدر معقول من الاهتمام السياسي عنده، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالتجارب والخبرات التي تحدث في المرحلة المبكرة تؤدي دورًا مهمًا في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد، ويستمر تأثير تلك التجارب والخبرات فيهم طوال أعوام مرحلة النضج لديهم، فإن كل ما يتعلمه الفرد وما

يمر به من خبرات وتجارب على مدى عمره من الطفولة وحتى الكبر يؤثر بدرجة كبيرة في مدى مشاركته السياسية[٤٣].

تُعَدّ المشاركة السياسية من أهم حقوق المواطنة، وبغيابها لا يكون للوعي السياسي وللمواطنة من معنى، ولا تكون السلطة عندها سوى قوة استعباد لرعايا الدولة، إذ لا معنى للمواطنة دون أن يكون للمواطن حق المشاركة في الحكم والتمتع بحياة كريمة داخل الدولة، فلا جدوى من عملية تحويل الأفراد إلى مواطنين ما لم يتاح للمواطن الفرصة الكاملة للمشاركة في الحكم[٤٤]، فضلًا عن ذلك ترتبط المشاركة السياسية بالوعي السياسي، لارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية للأفراد، إذ تُعَدّ الوسيلة الأمثل للتعبير عن مصالحهم والدفاع عنها، وهى مؤشر هام على مدى شرعية النظام السياسي القائم، ومدى وعي الفرد بالشؤون السياسية، فإنها تدعم الاستقرار والنظام في المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى تدعم المشاركة السياسية، وتعزز شعور الفرد بالانتماء للوطن[٤٥].

تقوم المشاركة السياسية الحقيقية على أساس الوعي السياسي، وتتمثل بإقرار انتخابات حرّة نزيهة وكذلك الاعتماد على أسس المواطنة، وهي: المساواة، والعدالة، والحرية، والتكافؤ، والفرص المتساوية[٤٦]. لذلك تتطلب عملية بناء وعي سياسي ومواطنة في العراق ما بعد التغيير، وجود مشاركة سياسية وطنية حقيقة، تتركز على بناء ثقافة سياسية تعكس القيم العامة والمشتركة والموحدة لعموم مكونات المجتمع، وتكريس هذه القيم في الوعي الجمعي لأفراد المجتمع، كمقدمة لبناء نمط جديد من الوعي الوطني، والذي يسمو على القيم والمعتقدات المرتبطة بالثقافات الفرعية والانتماءات الاجتماعية المتعددة، بشكل لا يتجاوز عليها[٤٧].

حقّق الشعب العراقي جملة من الانجازات الهامة والخطوات العملية الملموسة على طريق إعادة بناء الدولة والمجتمع، على وفق أساس المواطنة، والتي تمثلت أهم

محطاتها في: تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة، وصدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ونقل السيادة، وتشكيل المجلس الوطني العراقي، وصدور الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، وإجراء الانتخابات النيابية لتشكيل البرلمان مجلس النواب والحكومة الدائمة لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وانتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ والانتخابات النيابية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، فضلًا عن المكاسب المتحققة على صعيد الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير ووسائل الأعلام وغيرها، وعلى الرغم من ذلك إلا أن تلك الخطوات وإن عُدّت منجزًا داعمًا لتنمية الوعي السياسي، لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يحقق الوعي بالمواطنة أو إيصالها لمستويات متقدمة؛ لكون تلك الخطوات الديمقراطية لم تكن ممثلًا حقيقيًا لمشاركة واعية[٤٨]. لذلك فأن أبعاد تفعيل المشاركة السياسية تسهم في بناء وعي سياسي ومواطنة في العراق، وكما يلي الآتي:

أولًا: شروط تحقق ديمقراطية المشاركة الواعية في العراق: وتتمثل بالتجسيد العملي للحقائق والمبادئ الآتية[٤٩].

١. إقرار حقيقة التنوع في المجتمع العراقي، لا سيّما التنوع القومي والديني.
٢. إقرار مبدأ حق الاختلاف بين التنوعات القومية والدينية.

ثانيًا: إدراك أهمية المشاركة السياسية للمجتمع العراقي: وبما يأتي[٥٠]:

١. تزيد المشاركة السياسية الحقيقية من قيمتي الولاء والانتماء لدى أفراد المجتمع العراقي؛ كونها تؤثر على وعيهم بمشكلات بلادهم، وتجعل الأفراد يشعرون بأن العائد من المشروع الوطني هو نتاج جهدهم.
٢. تساعد المشاركة السياسية على تحقيق مبادئ المواطنة والديمقراطية وترسيخها داخل الفرد العراقي وذلك من خلال توحيد الجهود التطوعية في الأعمال الخدمية.

٣. تعمل المشاركة السياسية على بناء المفاهيم الجديدة حول دور المرأة العراقية في العمل السياسي.

٤. تعيد المشاركة السياسية الادراك الصحيح للمفاهيم السياسية، مثل: المواطنة، والدولة، والوحدة الوطنية، والوطنية والقومية، فضلًا عن الإسهام في إعادة بناء الوعي الاجتماعي السياسي، على وفق مبادئ الحرية والاستقلال في مواجهة التبعية والانقياد الخارجي.

٥. تسعى المشاركة السياسية إلى تحريك الجماهير بنشاط صوب تحقيق الأهداف الوطنية.

٦. تعمل المشاركة السياسية على القضاء على الاستبداد والانفراد بالسلطة، مقابل توفير فرصة للسلطة للتعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته[٥١].

٧. تقوم المشاركة السياسية بتحويل الصراعات السياسية بين النُخب التي تهدد المجتمع العراقي إلى تنافس سياسي، يصب أولًا وآخرًا في خدمة الوطن، مما يدفع كل نخبة سياسية أو حزب سياسي إلى وضع برنامج يحقق من خلاله الفائدة الأكبر للمجتمع[٥٢].

ثالثًا: سبل تسهم في تعزيز الوعي السياسي والمواطنة في العراق: وذلك عبر تعزيز المشاركة السياسية، وكالآتي[٥٣]:

١. جعل الولاء للعراق فقط، وليس إلى فئة معينة أو مذهب معين أو قومية محددة، فالولاء هو علاقة الجزء بالكل وعلاقة الفرد بالجماعة.

٢. العمل على نبذ ثقافة الخضوع، وذلك من خلال إشاعة ثقافة سياسية موحدة، ومشاركة تقوم على مبدأ المواطنة التي تجمع بين الحقوق والواجبات.

٣. إشراك الأقليات العراقية وممثليهم في مجالس البلديات، والمحافظات، والبرلمان.

٤. تحقيق العقلانية وعدم التطرف في الأفكار السياسية، وتعميم قيم تداول السلطة سلميًا، والفصل بين السلطات الثلاث، واحترام الرأي الاخر، وتوفير حريات التجمع والتصويت والانتخاب داخل المجتمع العراقي.

٥. مراقبة وسائل الأعلام في العراق المحلّية والأجنبية بكل أنواعها المقروءة والمرئية والمسموعة، وجعلها تسهم إيجابيًا في ترويج ثقافة المواطنة ونبذ الانتماءات الضيقة.

٦. قيام دولة عراقية على أساس قوانين واضحة لا تترك مجالًا للبس، وهذا الأمر يُعَزّز بوجود: قضاء مستقل، وهيأة تشرف على مراقبة دستورية القوانين وتمارس عملها بنزاهة واستقلال، حيث يسود المجتمع القانون والاحتكام إليه، وجعل المواطن مصدرًا للسلطة.

رابعًا: آليات تفعيل المشاركة السياسية الإيجابية البناءة للوعي بالمواطنة: وهي كالآتي[٥٤]:

١. توفير وتفعيل تشريعات تقرر الحقوق والحريات السياسية لأفراد المجتمع العراقي.

٢. توفير وتفعيل المؤسسات المجتمعية التي يمارس الفرد من خلالها نشاطاته الفكرية والإبداعية.

٣. وضع عملية تنموية حقيقية شاملة تضع في أولوياتها تمكين الشباب وبناء قدراتهم.

٤. اتسام عمل المؤسسات الحزبية بالشفافية والوضوح.

٥. إلزام الأحزاب بإشراك الشباب في لجانها المركزية ومكاتبها السياسية.

تعتمد المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية لا سيّما الانتخابات في العراق بالدرجة الأساس على مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإيجابية والسلبية، لما لها من أثر مهم ومؤثر في عملية المشاركة، ولتحقيق مشاركة سياسية ناجحة فلا بُدّ أن يكون لتلك العوامل دورًا إيجابيًا فمثلًا يفترض أن تتمتع

وسائل الإعلام بحرية كاملة ومقنّنة ووعي ثقافي وسياسي شامل، لتنظم عن طريقة صفاته وأهدافه، ويحرك مفاهيم المواطن العراقي لممارسة السلوك الانتخابي، وبذلك تكون أهمية الوعي السياسي للأفراد مطلبًا لتحقيق المواطنة وتجذيرها في عمق المجتمع، لتحقيق العدالة والمساواة وتعميق معاني الولاء والانتماء للوطن(٥٥).

الخاتمة:

يمكن القول إن الوعي السياسي ذو تأثير كبير في عملية تنمية وتحقيق المواطنة والارتقاء إليها باعتباره ضرورة من ضرورات بنائها، فيؤثر بها ويتأثر منها، وإن هذا التأثير تحدده مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتي تمثل ماكينات صناعة الوعي الاجتماعي–السياسي القائم على الفهم والإدراك للقضايا السياسية، والثوابت والقيم والمبادئ الوطنية.

إن القصور الحاصل في الوعي الاجتماعي–السياسي في العراق مثّلَ مشكلة أساسية من مشكلات غياب المواطنة بعد التغيير الذي حصل ما بعد عام ٢٠٠٣، والذي كان نتاجًا لمجموعة من العقبات المعوقات الأزلية، والتراكمات السابقة، والظروف الناتجة من التغيير وما أعقبها من فوضى وغياب للقانون، والتي واجهت عملية صناعة الوعي السياسي، مما أنعكس سلبًا على مفهوم المواطنة والوعي بها داخل المجتمع العراقي، ولتحقيق المواطنة في ظل تلك الظروف الطاردة لها كان لا بُدّ من وضع آليات واستراتيجيات شاملة لبناء وعي سياسي وطني ومواطنة صالحة، وذلك عبر هيكلة وتفعيل المؤسسات الديمقراطية والمدنية الداعمة لها.

الاستنتاجات:

١. إن المواطنة ما هي إلا سلوك الفرد والمجتمع ونهجهما، وإن المتراكم هو من يحدد الأساس التطبيقي لهذا النهج والسلوك، لذلك نلتمس علاقة ضرورية طردية بين الوعي السياسي والمواطنة، فوجود أحدهما مرهون بوجود الآخر، على وفق

مجموعة من المرتكزات المشتركة، ومن أهمها: السياسية والحقوق والحرية والمساواة والعدالة والمسؤولية والولاء والانتماء، والتي تصاغ وفقًا لمحددات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم.

٢. وضع آليات لتنشئة اجتماعية–سياسية جيدة شاملة لأفراد المجتمع العراقي، وهذا ما ينبغي فعله لبناء وعي سياسي صالح يسهم في تحقيق مواطنة صالحة، فضلًا عن وضع آليات لبناء الوحدة الوطنية باعتبارها قاعدة ارتكاز للبناء الحضاري والاندماج المجتمعي والعمل التكاملي الهادف لبناء المواطنة ووضع آليات لتفعيل المشاركة السياسية الواعية المعززة للولاء والانتماء والتعبئة الوطنية، والقاضية على النزعة الاستبدادية؛ كونها ضرورة لبناء الوعي السياسي واستحقاق ضروري لتحقيق المواطنة.

التوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

١. بناء مؤسسات تنشئة اجتماعية–سياسية حقيقية مستقرة، حاملة لمعاني الديمقراطية والمدنية، وهادفة لبناء ثقافة سياسية وطنية قائمة على العقلانية والتسامح وقبول الآخر.

٢. إشاعة روح المشاركة السياسية الواعية لدى أفراد المجتمع بما يخدم المصلحة الوطنية، وذلك عبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لتنمية الوعي بالمواطنة.

٣. ضرورة اعتماد الدستور كضامنة لحقوق المواطنة، مع الأخذ بالنصوص والقوانين، لا سيّما ذات الصلة بالوعي بالمواطنة وتطبيقها، واستكمال التشريعات المعززة

للوعي بالمواطنة، كقوانين التداول السلمي، وحرية التعبير، وحق التظاهر، فضلًا عن تعديل التشريعات المتعارضة مع فكرة المواطنة.

٤. بلورة نظام سياسي ديمقراطي مؤسساتي قائم على مؤسسات سياسية دستورية قوية، تُمثّل الشعب تمثيلًا حقيقيًا، مع سيادة القانون المكتسب للشرعية والمشروعية، وعابر للتوجهات الضيقة والمحاصصة التوافقية، وكفيل بوضع أساس متين لبناء الوحدة الوطنية.

٥. تأطير التعددية السياسية وتقنينها، وتفعيل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، للانتقال بها من الشخصنة والهشاشة الفكرية التنظيمية والتبعية الخارجية إلى الأحزاب شبه المثالية، الهادفة لبناء أعضائها وتعبئة قواعدها تعبئة وطنية داعمة للمواطنة.

٦. النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وهيكلته، وذلك من خلال وضع استراتيجيات وخطط تنمية وطنية شاملة، لدعم وتنويع القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والاستثمارية، وللحد من ظاهرة البطالة والفقر، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ولتحقيق العدالة التوزيعية باعتبارها ركنًا أساسًا لبناء دولة المواطنة.

٧. تعزيز دور المؤسسة التعليمية في نشر الوعي السياسي، وبث روح المواطنة لدى المجتمع، وذلك من خلال تمكينهم، وتوفير المناخ الديمقراطي لإبداء آراءهم، ولإقامة الندوات والحوارات السياسية وتضمين مقرراتهم موضوعات تسهم في تنمية الوعي بالمواطنة.

٨. ضرورة استقلالية ومهنية المؤسسة الإعلامية، وصياغة تشريعات وقوانين تنظم عمل وسائلها المختلفة، مع تفعيل الدور الرقابي على منتجاتها وطروحاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، باعتبارها الأداة الأهم لصناعة الوعي السياسي والمواطنة.

٩. طرح مشروع مصالحة وطنية حقيقي بين أبناء البلد الواحد، قائم على العدالة الاجتماعية والتوازن المجتمعي في مفاصل الدولة، مع توفير الثقة المتبادلة والرغبة الحقيقية للصلح دون تمييز.

١٠. دعم وتفعيل المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وضمان حق تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية دون تدخل حكومي، مع تقنين ومراقبة عملها التوعوي.

الهوامش:

(١) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وتعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ١٧٦.

(٢) وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد (٦)، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠١٢، ص ٥٢٩.

(٣) نقلًا عن: ديباجة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٩٢، السنة السادسة والأربعون، ١٢ شباط ٢٠٠٥.

(٤) عبير سهام مهدي، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٥) قاسم كاظم علك، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٥، ص ٤٧.

(٦) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

(٧) حسين علوان، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، بغداد، (د.ت)، ص ٣٩٣.

(٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٨٥.

(٩) عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية حالة العراق، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العدد (٢١)، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص ٣٧٩-٣٨٠.

(١٠) ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣٥-٣٦)، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٩٨.

(١١) مؤيد جبير محمود، التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات عراقية، العدد (٤)، نيسان ٢٠٠٦، ص ١٩١-١٩٣.

(١٢) عبد العظيم جبر حافظ، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

(١٣) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٤٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٥) خضر عباس عطوان، العراق والتغيير الديمقراطي (هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟)، مجلة أوراق عراقية، العدد (٣)، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(١٦) محمد محفوظ ، العرب ومتغيرات العراق، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٤.

(١٧) أحمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٤٠.

(١٨) ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العددان (٣٥-٣٦)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ٢٤١.

(١٩) ياسر علي إبراهيم، مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ١٦٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٢١) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٢٢) عبد السلام أحمد السامر، الإعلام والهوية الوطنية في العراق، الندوة العلمية لكلية الإعلام- جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٩١-٩٣.

(٢٣) جعفر ضياء جعفر وآخرون، برنامج مستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠٤.

(٢٤) عبد العظيم جبر حافظ، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(٢٥) محمد إبراهيم موسى، ظاهرة العنف السياسي المتطرف وأثرها على الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٨، ص ١١٩.

(٢٦) أحمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٤٠.

(٢٧) ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٢٨) مهند علي الحسني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٩)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ١٣٨.

(٢٩) طه حميد حسن العنبكي، التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٤)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ٦٧-٦٨.

(٣٠) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣١) زيد عدنان محسن العكيلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدولة النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٣، ص ٣٩.

(٣٢) جهاد كاظم العكيلي، أثر وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي وعلاقته بالتباين السياسي للأسرة دراسة- ميدانية لجمهور من طلبة جامعة بغداد، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٥.

(٣٣) أنور محمد فرج وأسو إبراهيم، التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب، مجلة جامعة كركوك، المجلد (٥)، العدد (١)، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة السليمانية، ٢٠١٠، ص ١.

(٣٤) محمود أحمد موسى، دور النظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥٥.

(٣٥) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٣٦) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٣٧-١٤٧.

(٣٧) رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربي دراسة نموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣٢-٣٣.

(٣٨) صالح شاكر حسين، اسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٦، ص ٢٢.

(٣٩) حسين علي إبراهيم الفلاحي، مسؤولية الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (٢٠)، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٧٥.

(٤٠) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٣٥.

(٤١) رعد حافظ سالم، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.

(٤٢) نوار محمد ربيع الخيري، تنمية الثقافة السياسية وأثرها في تعزيز الوحدة الوطنية (العراق انموذجًا)، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١٥)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٤٠.

(٤٣) سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد (٣)، النجف الأشرف، ٢٠١٣، ص ١٤٤.

(٤٤) هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٢-٣٣.

(٤٥) أسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، المجلد (٢١)، العدد (٤١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ، ٣٠ حزيران ٢٠١٠، ص ٢.

(٤٦) نورهان الشيخ وعبد الرحمن صالح أحمد، المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلّية ٢٠٠٨، وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة، مصر، ٢٠٠٨، ص ١١.

(٤٧) حسين درويش العادلي، المواطن والانتخابات الدور والرسالة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٦-٧.

(٤٨) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥٠) إسماعيل علي سعد، الشباب والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، ١٩٨٩، ص ٥٠.

(٥١) السيد عليوه ومنى محمود، المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

(٥٢) حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد (٢)، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧، ص ٣٦٨.

(٥٣) سعد عبد الحسين نعمة، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٤٩-١٥١.

(٥٥) خالد شعبان، تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٢، ص ٢٢.

المصادر:

اولا: الكتب العربية

١. إسماعيل علي سعد، الشباب والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، ١٩٨٩.
٢. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٣. جعفر ضياء جعفر وآخرون، برنامج مستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٤. جهاد كاظم العكيلي، أثر وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي وعلاقته بالتباين السياسي للأسرة دراسة- ميدانية لجمهور من طلبة جامعة بغداد، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٥. حسين درويش العادلي، المواطن والانتخابات الدور والرسالة، بغداد، ٢٠٠٤.
٦. حسين علوان، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، بغداد، (د.ت).
٧. خالد شعبان، تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٢.
٨. زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠١٨.
٩. السيد عليوه ومنى محمود، المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٠.
١٠. عبد السلام أحمد السامر، الإعلام والهوية الوطنية في العراق، الندوة العلمية لكلية الإعلام- جامعة بغداد، ٢٠١٦.
١١. محمد محفوظ ، العرب ومتغيرات العراق، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٤.
١٢. محمود أحمد موسى، دور النظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

١٣. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
١٤. نورهان الشيخ وعبد الرحمن صالح أحمد، المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلّية ٢٠٠٨، وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة، مصر، ٢٠٠٨.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. أحمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٢. رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربي دراسة نموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٣. زيد عدنان محسن العكيلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدولة النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٣.
٤. قاسم كاظم علك، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٥.
٥. محمد إبراهيم موسى، ظاهرة العنف السياسي المتطرف وأثرها على الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٨.
٦. هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٧. ياسر علي إبراهيم، مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.

ثالثا: المجلات

١. ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العددان (٣٥-٣٦)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧.
٢. أسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، المجلد (٢١)، العدد (٤١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ، ٣٠ حزيران ٢٠١٠.

٣. أنور محمد فرج وأسو إبراهيم، التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب، مجلة جامعة كركوك، المجلد (٥)، العدد (١)، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة السليمانية، ٢٠١٠.
٤. حسين علي إبراهيم الفلاحي، مسؤولية الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (٢٠)، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٥. حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد (٢)، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧
٦. خضر عباس عطوان، العراق والتغيير الديمقراطي (هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟)، مجلة أوراق عراقية، العدد (٣)، بغداد، ٢٠٠٥.
٧. ديباجة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٩٢، السنة السادسة والأربعون، ١٢ شباط ٢٠٠٥.
٨. سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد (٣)، النجف الأشرف، ٢٠١٣.
٩. صالح شاكر حسين، اسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٦.
١٠. طه حميد حسن العنبكي، التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٤)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
١١. عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية حالة العراق، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العدد (٢١)، جامعة واسط، ٢٠١٦.
١٢. عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وتعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
١٣. ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣٥-٣٦)، جامعة النهرين، ٢٠١٤.
١٤. ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠٢٠.
١٥. مهند علي الحسني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٩)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨.

١٦.مؤيد جبير محمود، التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات عراقية، العدد (٤)، نيسان ٢٠٠٦.
١٧.نوار محمد ربيع الخيري، تنمية الثقافة السياسية وأثرها في تعزيز الوحدة الوطنية (العراق انموذجًا)، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١٥)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.
١٨.وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد (٦)، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠١٢.